مقابلة

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

# لجنة برلمانيّة لحماية الأعيان ومنع التدمير علامة: مهمتنا رفع الصوت لوقف الخروقات

**بعدما أعلن عن وقف اطلاق النار واستمرت الخروقات الاسرائيلية عبر استهداف المدنيين والقصف والغارات، تواصلت ايضا عمليات التدمير الممنهج والتهجير لعدد من القرى والبلدات الجنوبية، طاولت المدارس ودور العبادة والمنازل والمؤسسات الصحية والتجارية وغيرها، الامر الذي دفع الى تشكيل لجنة برلمانية بعنوان "اللجنة البرلمانية لحماية الاعيان المدنية ومنع التدمير الممنهج"**

أعلن عن ولادة هذه اللجنة النيابية بعد التشاور بين عدد من اعضاء البرلمان مع رئيس مجلس النواب نبيه بري، لكي تكون بمثابة لجنة متابعة تسهر على جمع المعلومات وتوثيقها وتنظيم الملفات وتجهيزها، من خلال التواصل مع الجهات المختصة، خصوصا الجيش والصليب الأحمر وكل المؤسسات المعنية، الى جانب النقابات، من اجل تحضير الملف القانوني ايضا.

"الامن العام" التقت أحد اعضاء اللجنة الجديدة النائب الدكتور فادي علامة.

■ ما هي طبيعة اللجنة البرلمانية لحماية الاعيان المدنية ومنع التدمير الممنهج التي اعلنتم عنها وما هي الغاية من وجودها؟

□ بداية، هذه اللجنة هي لجنة المتابعة لحماية الاعيان المدنية ومنع التدمير الممنهج، تضم الى جانبي الزملاء الدكتور أشرف بيضون، الدكتور الياس جرادي، الدكتور عبد الرحمن البزري والدكتور قاسم هاشم. جاءت الفكرة من خلال التداول والتواصل في ما بيننا ومع دولة الرئيس بري، فتبين بعد اعلان ما سمي بوقف اطلاق النار، حصول تدمير ممنهج لكل شيء تقريبا، قصور ومنازل ودور عبادة ومدارس ومؤسسات عدة من قبل قوات الاحتلال في المناطق والقرى والبلدات الجنوبية التي احتلتها. تكمن الفكرة الأساسية في الاضاءة على هذا الموضوع في الدرجة الأولى، خصوصا بعد الاعلان عن وقف لإطلاق النار، لكن لم يتم التزام تنفيذه. كانت الفكرة ان تبدأ هذه اللجنة بعملية تقصي للحقائق على الارض وتكوين ملف عنها. ولكي تستطيع ان تذهب به الى مؤسسات دولية وبعثات ديبلوماسية، يجب ان يكون هناك مستند قانوني مبني على اسس قانونية، لذا كان اول تواصل لنا مع نقيب المحامين عماد مرتينوس الذي بدأ مع فريق العمل في النقابة، التحضير للشق القانوني الذي يستطيع محاكاة هذا الواقع، بهدف الانطلاق منه نحو قنوات ابعد على الصعيد القانوني الدولي.

■ كونها لجنة برلمانية، ما هو الدور والامكانات المتاحة لها على الصعيدين المحلي والخارجي؟

□ لا نريد تكبير الحجر كما يقال، لكن علينا واجب ينبغي القيام به كسلطة تشريعية، لجهة الاضاءة على هذا الملف وتجهيز ما يمكن ودعم السلطة التنفيذية من خلال تزويدها بالمعطيات التي سنجمعها وسنحصل عليها. كان اللقاء الاول للجنة مع فخامة رئيس الجمهورية الذي رحب بالفكرة وكان مشجعا وداعما لها، واعتبر انها يمكن ان تكون عاملا مساعدا للسلطة التنفيذية في المستقبل، وسنلتقي مع قيادة الجيش ومع وزير الدفاع وسنجمع كل المعطيات التي ستتوافر لدينا، ونتوجه بها الى السفارات والمنظمات الاممية لكي نشرح لهم ما يجري بالأرقام والوقائع والمعطيات، اضافة الى الاضاءة على المخالفات القانونية، وهذا العمل كله يمكن ان يساعد السلطة التنفيذية التي تستطيع ان تذهب به الى المحافل الدولية. اضافة الى ذلك، ستكون لنا سلسلة نشاطات بعدما أصبح ثابتا لمختلف الجهات الاعلامية والرسمية ارتكاب الاحتلال لعديد من التفجيرات المستفزة للإنسانية، والمخالفات لكل العهود والمواثيق الدولية والقانون الدولي الانساني، وحتى في حال النزاعات المسلحة يحرم تجاوزات كهذه، وتعتبر جرائم حرب، عدا عن ان اتفاقية جنيف والبروتوكول الاضافي ينصان بوضوح على منع تدمير منازل المدنيين، الامر الذي تجاوزته اسرائيل عند الحرب وخلال فترة الهدنة.

ربما يسأل البعض ما الذي قد تتمكن من فعله لجنة برلمانية في ظل العدوان الاسرائيلي الذي نشهده كل يوم، الجواب اننا نؤمن بالشرعية الدولية والقوانين التي ترعى عمل ومهمات الامم المتحدة، ونلتزم من طرفنا كلبنانيين بذلك وسبق أن التزمنا بوقف إطلاق النار، الا أن اسرائيل لم تلتزم يوما بذلك. نحن في الاطر القانونية والسياسية سنتابع التزام وقف إطلاق النار مع المسؤولين اللبنانيين والسفراء العرب والسفراء الاقليميين والدول الخمس والاصدقاء، على ان نعمل على جمع المعلومات من قيادة الجيش والمؤسسات الرسمية كمجلس البحوث، ومجلس الجنوب والصليب الاحمر وغيرها، وسيشكل عمل اللجنة خطوة في دعم الموقف اللبناني الرسمي ورفع الصوت، وصولا الى وقف الخروقات وانهاء الاحتلال.

■ هل يدخل في صلب عملها تقديم الشكاوى لدى المحاكم الدولية وكيف يمكن ذلك؟

□ سيكون عملنا كلجنة تحضير الوقائع والمعطيات وتزويد السلطة التنفيذية بها، التي تستطيع ان تتوجه الى المؤسسات والمرجعيات الدولية كونهما الجهة المعنية كسلطة تنفيذية، خصوصا ان ما يجري يتضمن ويوثق مخالفات واضحة لكل القواعد والقوانين والاتفاقيات الدولية.

■ هل هناك تنسيق مع الحكومة والسلطة التنفيذية وكيف يمكن ذلك؟

□ طبعا، سيكون خلاصة ونهاية عملنا كلجنة في متناول السلطة التنفيذية التي ستتولى المتابعة حيث يجب، لا سيما وان هناك الكثير من الامور التي قد تجعل الطريق معبدة امام الحكومة في اكثر من اتجاه وفقا للارتكابات التي تقوم بها قوات الاحتلال، خصوصا ان هذه الافعال تعتبر جرائم حرب او ابادة جماعية لأنها ترتكب في اطار خطة او سياسة عامة يعتمدها العدو الاسرائيلي في المناطق التي لا يزال يحتلها، فهي تمثل انتهاكات جسيمة على الممتلكات والاعيان المدنية والبنى التحية المحمية بموجب اتفاقيات جنيف الاربع 1949 وبروتوكولاتها واحكام القانون الدولي الانساني المختلفة.

كذلك، هناك العديد من هذه الافعال الجرمية الخطيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات المدنية والاستيلاء عليها من دون ان تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك، وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة.
- قيام الكيان الاسرائيلي على نحو مباشر او غير مباشر بإبعاد كل سكان المنطقة المحتلة خارجها.
- تعمد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية او التعليمية او الخيرية والآثار التاريخية والمستشفيات.
- نهب الممتلكات قبل التدمير.

هذا النهج من الدمار له آثار انسانية خطيرة، ويزعزع اسس الحياة المدنية، ويخلق ازمات انسانية طويلة الامد. هذا ما اشارت اليه اللجنة الدولية للصليب الاحمر، لا سيما وان الاسلحة المتفجرة المستخدمة تمتد اثارها الى رقعة واسعة وتخلف آثارا سلبية وشاملة، كما ان استمرار التدمير يقوض فرص اي استقرار مستقبلي في الجنوب، ويزيد من تعقيد مسار ما بعد العدوان الاسرائيلي على لبنان، ويمنع اي حديث عن تسويات او سلام مستدام لكل من يؤمنون بالسلام مع هذا الكيان المصطنع. فصور الاقمار الاصطناعية والفيديوهات التي ينشرها جيش العدو الاسرائيلي باستمرار ويتباهى بها، مقلقة جدا ولا يمكن التغاضي عنها.

■ ما هو المطلوب إذا؟

□ ان المطلوب وقفة وطنية جامعة خارج أي اصطفاف حزبي مناطقي او سياسي، فهذه قضية وطنية بامتياز، تمس بالمباشر صورة لبنان في وحدته وارضه وعيشه المشترك. ان المواطن الجنوبي اليوم يشعر بخيبة أمل كبيرة من جراء ما يحصل فهو يعيش حالة التخلي عنه، وهو يرى بأم العين بلدته ومنزله ومدرسة اولاده، تهدم ولا تزال وتجرف بدم بارد امام مرأى ومسمع العالم اجمع، العدو يمحو ذاكرة ثقافة وتاريخ عمره آلاف السنين.

لقد وثقت التقارير الميدانية وصور الاقمار الصناعية، تدميرا ممنهجا للأحياء السكنية والبنى التحتية المدنية، واستخدام المقاولين المدنيين الاسرائيليين لآليات ثقيلة لتنفيذ عمليات الهدم، كل ذلك يحصل في ظل الهدنة وبعد وقف اطلاق النار وكأن شيئا لم يحدث.

هذه بعض المعطيات الاولية التي يمكن ان تتجمع لدينا لننطلق منها مع جهوزية الاطار القانوني، لكي نستطيع تقديمها للحكومة ولكل الجهات المعنية، لأن هذا الامر لا يمكن السكوت عنه ويجب ان يكون او يشكل قضية رأي عام. الكل معني به، ونتمنى على وسائل الاعلام ان تسلط الضوء عليه باستمرار، وكذلك هيئات المجتمع المدني، المؤسسات والادارات الرسمية.

■ هل من اجراءات محددة يمكن القيام بها في طار ممارسة الضغط؟

□ اعتقد انه من الضروري ان يتشكل لوبي لبناني في الداخل والخارج، للضغط على هذا العدو للتوقف عن مواصلة هذه الجرائم الشنيعة والخطيرة.

ان المسؤولية الوطنية توجب على كل لبناني ومن موقعه، التحرك باتجاه الضغط لوقف هذه الابادة الجماعية لمناطق غالية من لبنان، وعلى شعب قدم الكثير ولا يزال، في سبيل وحدة وطن الرسالة لبنان ومنعته.

النائب الدكتور فادي علامة.

## دراسة قانونيّة لمقاضاة إسرائيل

**قرر مجلس نقابة المحامين في بيروت خلال اجتماعه بتاريخ 24-4-2026، برئاسة النقيب عماد مرتينوس وحضور الاعضاء، تزويد "اللجنة البرلمانية لحماية الاعيان المدنية ومنع التدمير الممنهج"، بناء على طلبها، بالدراسة القانونية اللازمة لمقاضاة اسرائيل من جراء التدمير الممنهج للأعيان المدنية والبنى التحتية في جميع المدن والبلدات اللبنانية، على الرغم من سريان الهدنة المؤقتة كونه تحرك باتجاه المحافل والمحاكم الدولية.**